العرب
الثلاثاء 2020/05/12
السنة 42 العدد 11700

مواقع إلكترونية تنشر شائعات بانتحالها أسماء صحف مصرية

استغلال نزاعات المسؤولين للترويج لتصريحات مزيفة تلقى اهتماما لدى الرأي العام

لجأت بعض المواقع الإلكترونية لانتحال صفة صحف مصرية معروفة للترويج لشائعات وتصريحات مسؤولين حكوميين، في إطار قضايا تشغل الرأي العام، والمشكلة أنه حتى عند نفي الشائعات من قبل الصحف الرسمية، فإن الغالبية لا تقرأ التصحيح، أو يعتقدون أن النفي جاء نتيجة ضغوط سياسية.

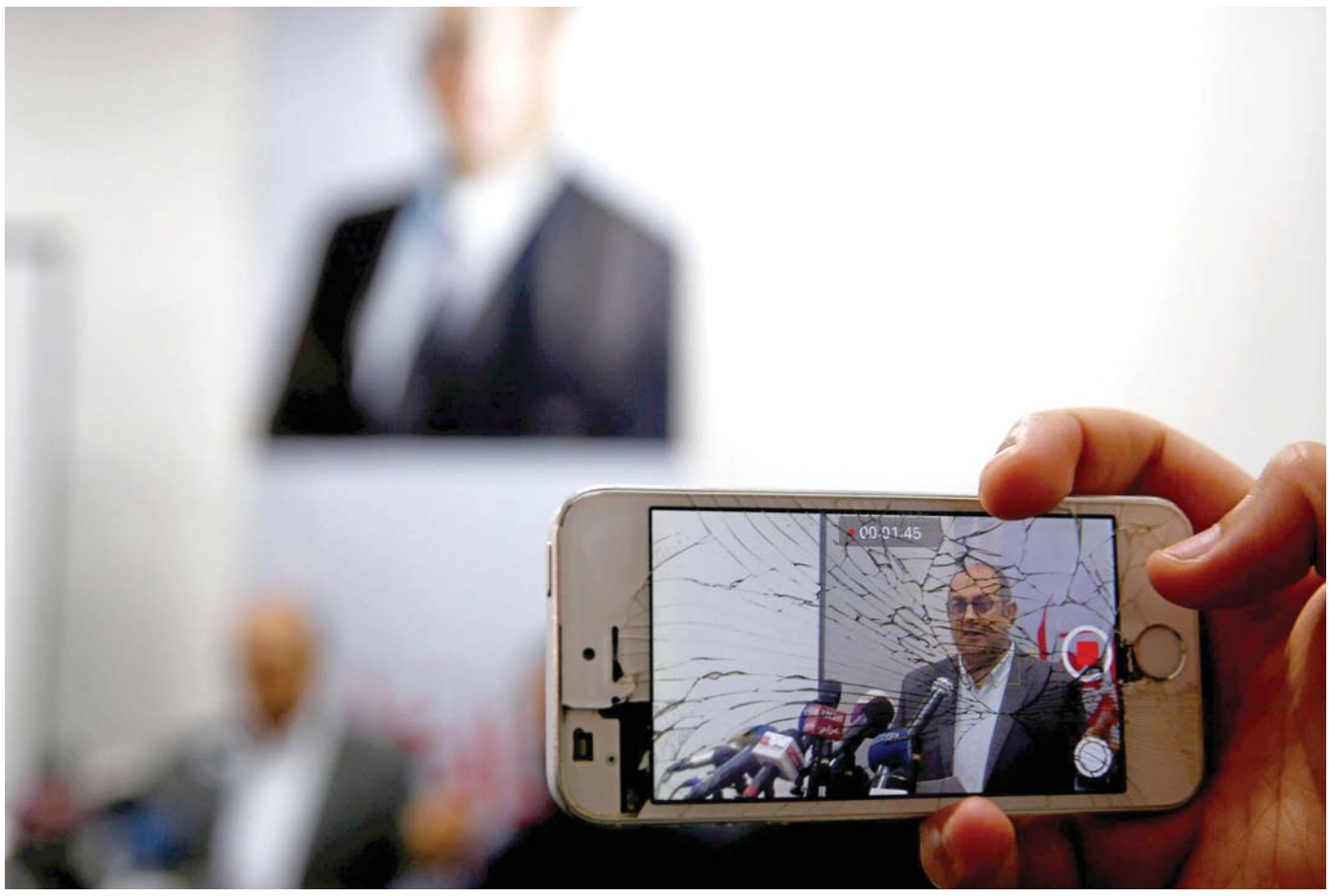

تصريحات مزيفة تستند إلى وقائع حقيقية

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - انتشرت مؤخرا ظاهرة التصريحات المثيرة لمسؤولين حكوميين في مصر، على مواقع إلكترونية تنتحل صفة صحف رسمية معروفة ويجري الترويج لها على نطاق واسع، ليتبين بعد أيام أن هناك من استغل الصحيفة لكتابة التصريح واستخدام شعارها.

واتخذت صحيفة كبيرة مثل الأهرام إجراءات قانونية ضد أحد المواقع الذي يستخدم شعارها الرسمي، مع تحريف بسيط وبخط صغير، لوقف سيل من الأخبار والشائعات التي نسبت إلى صحيفة الأهرام وتناقلتها منصات تواصل مختلفة، ما أحدث ازدواجية أثارت سخرية كبيرة.

ومع تصاعد الجدل حول بعض التصريحات، تبادر بعض الصحف بكتابة توضيح وتحذير للقراء بأن ثمة مجهولين يقومون باستغلال اسمها في "فبركة" عناوين مثيرة لمسؤولين كبار، بغرض تحقيق مكاسب سياسية مشبوهة، حتى أصبحت ظاهرة مزعجة لكثير من رموز المجتمع، لاسيما وزراء الحكومة والشخصيات المؤثرة.

> غياب وحدات رصد وتتبع لدى الصحف الكبرى يمنعها من الوصول إلى أول من استغل اسمها في نشر الشائعات

وخلال الأيام الماضية، انتشر خبر مثير نُسب إلى شيخ الأزهر أحمد الطيب، وقيل إن صحيفة الشروق نشرته، وهاجم فيه مختار جمعة وزير الأوقاف، واتهمه باستفزاز مشاعر المسلمين حول غلق المساجد في رمضان بسبب الإجراءات الحكومية الخاصة بمواجهة كورونا، وعكس التصريح أن هناك ما يشبه المعركة الكلامية بين الطرفين.

وتكمن المعضلة أن التصريحات المزيفة التي تُنسب لبعض المسؤولين بأسماء صحف معينة، ترتبط بقضايا تشغل الرأي العام، وتأتي في سياق متناغم مع توجهات قطاع كبير من الناس وتلبية رغباتهم. فمثلا، جاء الانتقاد الوهمي للطيب ضد وزير الأوقاف في وقت تصاعد فيه الهجوم على الأخير بسبب غلق المساجد.

حتى الذين تشككوا في إمكانية أن يصدر هذا الكلام بنبرة حادة عن شيخ الأزهر، تسلل إليهم الشعور بأنه حقيقي بحكم الخلاف الأزلي بين الطيب وجمعة، للسيطرة على المجال الديني، أيّ أن الفئة التي تنتج أخبارا مضللة من هذه النوعية ليست هاوية، بل لديها قراءة جيدة للمشهد، وتعرف متى وكيف وبأي لغة تفبرك التصريحات.

وبالنظر إلى طبيعة الأخبار التي تنفيها الحكومة، يتضح أن أكثرها كان منسوبا لاسم صحيفة رسمية، وفي كل مرة يخلق تفنيد الشائعة حالة جدل على منصات التواصل بشأن قضية بعينها تثير اهتمام الناس، مثل ما يرتبط بالصحة والتعليم وكورونا والأسعار وخفض الدعم، وهي موضوعات تشغل كل الفئات في المجتمع.

وتُستخدم التصريحات الوهمية ذريعة للهجوم على الحكومة وحشد فئات لها علاقة بالقضية المطروحة، بحيث يتم توسيع أزمة غياب الثقة بين الشارع والمؤسسات الرسمية، أو على الأقل الجهة التي طالها الخبر أو التصريح المفبرك، ويجد المعارضون فيها ما يبتغونه في الحصول على الشرعية والبرهان في الهجوم الإعلامي على النظام.

وقال مسعد صالح أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، إن نسب التصريح المزيف لاسم صحف رسمية يدفع من يثق في الجريدة لتصديق ما تم نشره، بالتالي تصبح الشائعة موثقة، وحتى إن تم نفيها من جانب الحكومة أو المسؤول المختص، فإن الغالبية لا تقرأ الحقيقة بعد توضيحها، أو يعتقد البعض أن النفي جاء في صورة تراجع عن التصريح لضغوط سياسية. ولأن الكثير من متصفحي منصات التواصل الاجتماعي لديهم مواقف سياسية متباينة، فإنه يمكن بسهولة تصاعد حدة الاستقطاب الإعلامي بين المؤيدين والمعارضين ولو كان الكلام مزيفا، وقد يتحوّل الأمر إلى صراع بين طرفين يتم خلاله استخدام الشتائم والتلاسن اللفظي. وإذا تبرأ المسؤول مما نُسب إليه لا يتوقف الجدل ولا تنتهي الحرب الإعلامية بسهولة.

وبادر طارق شوقي وزير التربية والتعليم، قبل أيام بنشر تكذيب على حسابه الشخصي على موقع فيسبوك، بوجود اتفاق مع الجيش لتكليف الضباط والمجندين بالرقابة على طلاب الثانوية العامة (البكالوريا) داخل لجان الامتحان، حيث كان التصريح منسوبا لصحيفة أخبار اليوم الحكومية، وهو أيضا ما كذبته الجريدة.

رغم مرور أيام على النفي ما زال كثيرون يتداولون نفس الكلام على نطاق واسع، ما استثمره معارضون للحكومة للهجوم عليها، بذريعة قيامها بتوسيع صلاحيات الجيش وإرهاقه في أمور إدارية بدلا من المعلمين، والمثير أن بعض الأطراف أثنوا على الخطوة على صفحاتهم.

وأكد صالح لـ"العرب"، أن ما يعزز انتشار الأخبار المغلوطة عن مسؤولين حكوميين على منصات التواصل، أن لديهم تاريخا حافلا من السقطات الكلامية الإعلامية ما يدفع الناس لتصديق أيّ تصريح يُنسب إليهم، حتى لو كان غير واقعي، خاصة أن بعض الشخصيات الهامة في الحكومة قد لا تجيد مخاطبة الرأي العام بشكل دبلوماسي.

ويرى متابعون أن غياب وجود وحدات رصد وتتبع لدى الصحف الكبرى يمنعها من الوصول إلى أول من استغل اسم الجريدة في توريط مسؤولين في تصريحات مزيفة، والأهم من ذلك أن بعض الصحف تستسيغ أحيانا طريقة الترويج لأخبارها الخاطئة. لذلك فالخطر +أن تكون الصحيفة التي يتم استغلالها في تصريح كاذب يستهويها هذا الفعل.

وتؤكد هذه الأزمة أن كثرة الأخبار الوهمية التي تنشرها وسائل الإعلام نفسها بشكل غير مهني حول قضايا جماهيرية، يسهّل مهمة البعض في فبركة تصريحات منسوبة إليها.

المشكلة أنه لا الصحيفة ولا المسؤول يقوم بانتهاج الطريق القانوني لمحاسبة المتورطين في هذه الجريمة، برغم وجود قانون يُعاقب مروجي الأكاذيب والشائعات على منصات التواصل.

وسمح تعامل جهات رسمية باستخفاف مع التصريحات الوهمية التي تحمل أسماء صحف ومسؤولين كبار لكثير من المعارضين بالتمادي في أفعالهم، حيث تزيد الأزمة عندما تصمت الصحيفة عن الرد أو نفي ما تم نشره.

وتذهب بعض الآراء إلى أن الظاهرة نتيجة واقعية لتدني مهنية الإعلام في نظر الجمهور، حتى أصبحت منصات التواصل الاجتماعي البديل الأكثر شعبية في الحصول على المعلومة.

وتتعاظم المشكلة عندما يتبين أن بعض المسؤولين لا يملكون حسابات رسمية على منصات التواصل لتوضيح الحقيقة، وإذا لم تُبادر الصحيفة بالنفي يصبح التصريح أمرا واقعا.

ويقول مراقبون إن التطور التكنولوجي يفرض على المسؤولين أن يكون لهم خط مباشر مع جمهور شبكات التواصل، بحيث يراقبون بأنفسهم ما ينسب إليهم من تصريحات، وينفون المزيف منها سريعا في حال تقاعست الصحيفة عن التوضيح، لكن الكثير منهم يبرر مقاطعة منصات التواصل بأنه يقطع الطريق على المغرضين للاستغلال.

إسرائيل تجدد حظر تلفزيون فلسطين في القدس

القدس - جدّدت السلطات الإسرائيلية الاثنين، قرار إغلاق مكتب تلفزيون فلسطين، وحظر نشاطه الإعلامي في كل مكان بالقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة لمدة 6 شهور إضافية.

وقال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، جلعان أردان، في قراره إن الحظر يطال قناة فلسطين الرسمية وأي قناة تابعة لها وإن كانت بمسميات أخرى.

وأوضحت مراسلة تلفزيون فلسطين في القدس كريستين ريناوي، في تصريح مكتوب إنها تسلمت القرار من الشرطة الإسرائيلية، بعد استدعائها إلى مركز "المسكوبية" بالقدس الغربية.

وكان أردان قد أصدر القرار للمرة الأولى قبل 6 شهور، بحجة تبعية التلفزيون للسلطة الفلسطينية، حيث يحظر على طاقم التلفزيون منذ ذلك الحين، العمل بالقدس الشرقية.

واعتقلت القوات الإسرائيلية في 6 ديسمبر 2019 طاقم التلفزيون في القدس إثر مداهمتها أحد المقرات على جبل الزيتون، بعد حوالي أسبوعين من صدور قرار وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي بمنع بث تلفزيون فلسطين في القدس، بذريعة عدم الحصول على تصريح.

وأفاد تلفزيون فلسطين، إن السلطات الإسرائيلية، تلاحق طاقمها بالقدس وتعتقل أفراده، بين الفينة والأخرى، وحققت معهم أكثر من مرة.

وأصدرت "شركة الأرز للإنتاج التلفزيوني" التي يبث منها تلفزيون فلسطين الرسمي بياناً استنكرت فيه إغلاق مكاتبها واعتقال موظفيها في القدس.

وإلى جانب منع السلطات الإسرائيلية تلفزيون فلسطين من العمل في القدس، اتخذت حماس خطوة مشابهة في قطاع غزة، حيث قامت قوات الأمن في غزة باحتجاز طاقم تلفزيون فلسطين خلال إعداد تقرير إعلامي عن أجواء رمضان في سوق جباليا شمال قطاع غزة.

ونقلت نقابة الصحافيين عن طاقم تلفزيون فلسطين قوله إن الشرطة اعتقلت محمد أبوحطب مراسل تلفزيون فلسطين والمصور محمد نصار وتم اقتيادهما إلى مركز شرطة جباليا بحجة التصوير دون ترخيص.

وأكدت النقابة، إطلاق سراحهما بعد الضغط عليهما وإجبارهما على التوقيع على تعهد خطي بعدم التغطية الخارجية إلا بتصريح مسبق من داخلية غزة، الأمر الذي يعتبر انتهاكا للحريات الإعلامية مع سبق الإصرار والترصد تمارسها حركة حماس بحق تلفزيون فلسطين.

وحملت النقابة حركة حماس "المسؤولية الكاملة عن هذا الإجراء التعسفي"، مطالبة كافة المؤسسات الحقوقية والإنسانية وفصائل العمل الوطني إلى استنكار هذه الإجراءات والعمل على وقفها والسماح بحرية العمل الإعلامي لتلفزيون فلسطين كما كل وسائل الإعلام الأخرى.

طاقم تلفزيون فلسطين ملاحق في القدس وغزة

الصحافيون ضحايا تصفية الحسابات السياسية بين بكين وواشنطن

بكين - أعربت وزارة الخارجية الصينية عن احتجاجها الشديد على الولايات المتحدة التي زادت من ضغطها على وسائل الإعلام الصينية التي تمارس نشاطها في أراضيها، وهددت الصين بالرد على هذه الإجراءات.

وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية تشاو ليجيان، في مؤتمر صحافي الاثنين: "الجانب الأميركي يزيد الضغط باستمرار على وسائل الإعلام الصينية العاملة في الولايات المتحدة... نعرب عن استيائنا واحتجاجنا الشديد على هذه التصرفات. نطالب الولايات المتحدة بتصحيح الخطأ الذي ارتكبته على الفور، وإلا سنضطر للرد عليها بتدابير مماثلة".

وأضاف على أن "التدابير التي تتخذها واشنطن، تشكل أحكاما مسبقة متحيزة تستند إلى أفكار من زمن الحرب الباردة".

وأصدرت وزارة الأمن الداخلي الأميركية التي أشارت إلى سوء معاملة الصين للصحافيين قواعد جديدة الجمعة تقلّص مدة التأشيرات الصادرة للصحافيين الصينيين إلى 90 يوما كحد أقصى، مع إمكانية طلب تمديد.

وكانت تأشيرات الصحافيين الصينيين مفتوحة بقدر فترة عملهم في الولايات المتحدة.

وبرر المسؤولون الأميركيون الخطوة بأنها رد على "نقص متزايد في الشفافية" في التقارير الواردة من الصين، بحجة أن ذلك الإجراء يهدف لتشجيع حرية أكبر للصحافة في البلاد.

وفاقمت الإجراءات المتبادلة بحق الصحافيين التوتر الدبلوماسي بين البلدين اللذين انخرطا في سجالات بشأن فايروس كورونا المستجد بينما هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية جديدة على بكين.

وطردت الصين في فبراير ثلاثة صحافيين يعملون لدى "وول ستريت جورنال" بعدما نشرت الصحيفة مقال رأي بشأن أزمة كوفيد – 19 وصفته بكين بأنه عنصري.

> المسؤولون الأميركيون برروا إجراءاتهم ضد الصحافيين الصينيين بأنها رد على «نقص متزايد في الشفافية»

وبعد أسابيع، خفّضت واشنطن عدد المواطنين الصينيين العاملين لدى وسائل إعلام رسمية في الولايات المتحدة.

وردّت بكين في مارس بطرد أكثر من عشرة صحافيين أميركيين يعملون لدى "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" و"وول ستريت جورنال".

لكن نادي المراسلين الأجانب في الصين قال في تقريره السنوي إن عشرة مراسلين على الأقل حصلوا على وثائق اعتماد كإعلاميين صالحة لمدة ستة شهور أو أقل.

وذكر التقرير أن السلطات الصينية "تستخدم التأشيرات كأسلحة ضد وسائل الإعلام الأجنبية بطريقة غير مسبوقة".

وانتقدت وسائل إعلام صينية بشدة الرئيس الأميركي في تعامله مع الصحافة الصينية، وقالت إن إدارته شجعت على معاداة الصين بشكل أكبر، فقد كثفت أيضا من هجماتها على وسائل الإعلام الصينية المتواجدة في الولايات المتحدة في إطار ما اسمته مبدأ "تعزيز حرية الصحافة" الذي تضمن التسجيل القسري لوسائل الإعلام الأجنبية بما فيهم أعضاء البعثات الدبلوماسية وبطبيعة الحال طرد الصحافيين.

واعتبرت أنه نتيجة لذلك لا مفر من رد الجانب الصيني، ورغم أن التحركات كانت ردا على تصرفات البيت الأبيض، إلا أن وسائل الإعلام الأميركية واصلت تصويرها كإجراءات منفصلة مما سمح للإدارة الأميركية بمواصلة الترويج لروايتها.

وأضافت أن تلك الإجراءات لن تشجع حرية أكبر للصحافة في الصين على الإطلاق، ولكنها في الواقع تلزم بكين بالرد بدورها والدفاع عن مصالحها.

ووصفت الخطوة الأميركية الأخيرة بأنها انتقاص من شأن الصحافيين الصينيين. لا ينطبق فقط على وسائل الإعلام الصينية، بل ينطبق على جميع حاملي الجنسية الصينية والمنظمات الإعلامية التي ينتمون إليها.